

قانون مودّد للأحوال الشخصية في لبنان... يدعمه مسيحيون ويعارضه مسلمون، لماذا؟

في بلد الـ18 طائفةً دينيةً، حيث لكل طائفة من تلك الطوائف قانون أحوال شخصية خاص بها، ومحاكم خاصة تُنظّم قضايا الزواج والطلاق والميراث... وغيرها من القضايا الشخصية لأتباعها، تتوزع حياة اللبنانيين الشخصية على 15 قانوناً للأحوال الشخصية موزعةً بين الطوائف الدينية المختلفة.

إلاّ أنّ هذه القوانين على اختلافاتها الكبيرة، اجتمعت على شيء واحد، هو الإجحاف في حق النساء وحقوقهنّ، حيث تعاني الأخيرات في لبنان من تمييز وظلم قانوني كبير من أبرز أوجهه أنّ جميع قوانين الأحوال الشخصية تسمح بزواج القاصرات، ومن إجحاف في قوانين الحضانة والإرث. فبرغم اختلاف شروط وإجراءات الطلاق من طائفة إلى أخرى، إلاّ أنّها في معظم الحالات، تحرم المرأة من حقوقها بشكل غير عادل.

أمّا قانون الحضانة، فغالباً ما يحرم الأمّ من أطفالها بعد سنّ معيّنة. والوضع ليس أفضل في قوانين الميراث، التي يسمح بعضها بحصول الذكر على ضعف حصة الأنثى في الميراث. كما تفرض جميع قوانين الأحوال الشخصية الطائفية، على المرأة، أن تكون تحت ولاية ولي أمر ذكر، في العديد من القرارات الشخصية والقانونية، ما يقيّد حريتها واستقلاليتها.

الحاجة إلى إقرار قانون مودّد للأحوال الشخصية

بناءً على ما سبق، ظهرت الحاجة إلى إقرار قانون أحوال شخصية مودّد، يهدف إلى توحيد التشريعات التي تحكم قضايا الأسرة لجميع المواطنين اللبنانيين، بغض النظر عن انتمائهم الديني، ويتضمن مجموعةً من القواعد والإجراءات التي تنظّم الزواج، الطلاق، النفقة، الحضانة، والميراث، بطريقة تتفق مع المبادئ العامة للعدالة والمساواة وحقوق الإنسان، وتحفظ حقوق كلا الجنسين، وعلى وجه الخصوص

يضع مشروع القانون حدًّا لزوج القاصرات. فلا يجيز، بموجب المادة السابعة منه، عقد زواج على الأراضي اللبنانية قبل بلوغ الطرفين الثامنة عشرة من العمر، ويعاقب من يخالف أحكام هذه المادة بالحبس من 3 أشهر إلى سنة، وبدفع غرامة مالية تبلغ 4 أضعاف الحد الأدنى للأجور.

يُمنع عقد الزواج، إذا كان أحد العاقدين مرتبطاً بزواج سابق قائم، فيتوقف بذلك تعدد الزوجات.

الزوجان ملزمان بالإنفاق على المنزل وعلى الأولاد، إلا إذا اتفقا على خلاف ذلك في العقد. كما يشتركان في ملكية الأموال خلال الزواج، ويُعدّ المنزل الزوجي ملكيةً مشتركةً لا يجوز التصرف بها إلا بموافقة الزوجين.

يُسجّل الأولاد في الخانة الفردية لكلّ من الوالدين، ويحملون اسم عائلة الأم أيضاً بعدما كانوا يحملون اسم عائلة الأب فحسب.

الحضانة بعد الطلاق تكون مشتركةً، والطفل يقيم مع والدته في منزل الأسرة، إلا في الحالات الاستثنائية مثل إذا كانت مصلحة الطفل أو رأيه يستدعيان التصرف خلافاً لذلك.

تبطل مفاعيل الحكم الشرعي عند الميراث: "للذكر مثل حظ الأنثيين"، إذ يرث الأولاد، بموجب مشروع القانون، أهاليهم بالتساوي من دون تمييز بين ذكر أو أنثى.

تباين مواقف النواب السنيّة

لا تتقاطع مواقف الكتل النيابية اللبنانية من قانون الأحوال الشخصية الموحد، وتختلف حسب توجهاتها السياسية والطائفية.

يتجلى التباين بين النواب اللبنانيين حيال مشروع القانون خلال حديثهم إلى رصيف22، للوقوف على موقفهم من قانون الأحوال الشخصية "الموحد الذي تقدّمت به جمعية كفى".

وكان موقف بعض النواب السنيّة رافضاً للقانون، أو متشائماً حياله، على الرغم من عدم اطلاع غالبيتهم على تفاصيله، وهو ما يمكن أن يُفسّر بتقاطع موقف بعض النواب مع موقف دار الفتوى من منطلقات دينية، بالإضافة إلى تجذّب بعضهم التصادم معها.

ويرفض منيمنة، مبدأ مقارنة الموضوع من منظار "الخوف من دار الفتوى"، مشدداً على أنّه "لا يجب أن يتحوّل القانون إلى اختبار للنواب، وهو يحتاج إلى مقارنة موضوعية وحوار وطني، يأخذ في عين الاعتبار تعقيدات المجتمع، والحريات التي تندرج تحت منظومة فكرية معيّنة، ومكتسبات حقوقية"، رافضاً "فرض مبدأ معيّن على المواطنين".

وعلى عكس زملائها من النواب السنّة، تشرح النائبة المستقلة حليمة قعقور، لرصيف22، كيف أنّ "جمعية كفى"، تواصلت معها قبل يومين من تقديمها مشروع القانون إلى مجلس النواب، وتالياً لم يكن لـ"حزب لنا" الذي تنتمي إليه، الوقت الكافي لدراسته، إلا أنّ المعنيين درسوه بسرعة، وهم ليسوا ضدّ القانون بالمطلق بل يدعمونه ويعدّونه ضرورةً ولو أنّ لديهم بعض الملاحظات التي لم تأخذ بها الجمعية، لضيق الوقت.

الاشتراكي يدعم الطرح

أمّا عضو الحزب الاشتراكي، النائب بلال عبد الله، فيشدّد في حديثه إلى رصيف22، على أنّ الحزب لم يوقّع على القانون لتسجيل مواقف سياسية، "بل عن قناعة"، عادداً أنّ "القانون وعلى الرغم من عدم سهولة أن يسلك طريقه إلى التشريع، لاصطدامه بكتل نيابية معارضة، إلا أنّها معركتنا وعلينا خوضها حتى النهاية".

ودعم الاشتراكي للقانون لم يحلّ دون وضعه بعض التحفظات عليه، ومنها كما يذكر عبد الله: "إلزامية القانون، حيث نفضّل أن يكون في الفترة الأولى اختيارياً، خصوصاً أننا نعيش في بلد طائفي، وتالياً علينا إعطاء الخيار للأفراد، بحرية اختيار القانون الذي يرغبون في اتّباعه"، أمّا التحفّظ الثاني الذي سجله الحزب الاشتراكي فهو منع القانون تعدّد الزيجات، حيث يرى عبد الله، أنّ "تعدد الزيجات حق طبيعي نصّت عليه القوانين الدينية، ونحن لا نريد استفزاز الطوائف".

الشيعة يعارضون والمسيحيون يوافقون

على المقلب الشيعي، يرى النائب محمد خواجه، عضو كتلة التنمية والتحرير، في حديثه إلى رصيف22، أنّ "هذه المسألة تحتاج إلى دراسة معمّقة ومتأنيّة، فهذه عقدة عمرها أكثر من 100 عام، ولا

يمكن حسمها بهذه البساطة، خصوصاً أن النظام اللبناني تحكمه الطوائف، مؤكداً أنه لم يطّلع على الطرح الذي تقدّمت به جمعية "كفى".

أمّا "حزب الله"، فموقفه أكثر تشدداً من "حركة أمل"، حيث ذكر في أكثر من مناسبة معارضته لقانون مدني للأحوال الشخصية بذريعة "مخالفة الشرع المقدّس مخالفةً تامةً".

أمّا الأحزاب المسيحية، التي فرّقتها السياسة، فجمعها الطرح، ولو أن لبعض تحفظات عليه، خصوصاً من ناحية إلزامية القانون

يشرح النائب فريد البستاني، في حديثه إلى رصيف22، أنه وقع على مشروع قانون الأحوال الشخصية الموحد الذي تقدّمت به جمعية "كفى"، ممثلاً نفسه، كنائب مستقلّ في كتلة "لبنان القوي"، عاداً أن "هذا القانون شرط رئيسي للانتقال إلى الدولة المدنية والمساواة في الحقوق أمام القانون". وعن فكرة تعارض الطرح مع المادة 9 من الدستور يجيب: "حتى الدستور قابل للتعديل والتطوير"، منتقداً ما يصفه بـ"البدعة"، وهو السماح بتسجيل الزواج المدني في لبنان، بعد أن يتزوج اللبنانيون في قبرص وتركيا، وعدم إقراره بالقانون

الذي يشرحه النائب فريد البستاني، في حديثه إلى رصيف22، أنه وقع على مشروع قانون الأحوال الشخصية الموحد الذي تقدّمت به جمعية "كفى"، ممثلاً نفسه، كنائب مستقلّ في كتلة "لبنان القوي"، عاداً أن "هذا القانون شرط رئيسي للانتقال إلى الدولة المدنية والمساواة في الحقوق أمام القانون". وعن فكرة تعارض الطرح مع المادة 9 من الدستور يجيب: "حتى الدستور قابل للتعديل والتطوير"، منتقداً ما يصفه بـ"البدعة"، وهو السماح بتسجيل الزواج المدني في لبنان، بعد أن يتزوج اللبنانيون في قبرص وتركيا، وعدم إقراره بالقانون

وعن المعارضة التي قد تواجه هذا الطرح يجيب: "سبق أن تقدمت باقتراح قانون لإقرار الزواج المدني الاختياري في لبنان، وقوبلت بهجوم وانتقادات كبيرة. أعطينا حرية الاختيار في هذا الطرح، فلماذا رفض؟".

وتجدر الإشارة إلى أن "التيار الوطني الحر"، يدعم هذا الطرح على أن يكون اختياريّاً لا إلزامياً باعتبار أنه "لا يمكننا أن نفرض شيئاً في لبنان على أحد".

وإلى موقف التيار، ينضم "حزب الكتائب"، حيث يرى النائب سليم الصايغ، في حديثه إلى رصيف22، أن "الكتائب مع إلزامية الطرح، لعدّ الحزب أن جميع اللبنانيين يجب أن يكونوا متساوين أمام القانون، وإلا سنبقى نعاني من المشكلة الحالية نفسها، وهي تعددية القوانين التي تطبّق على كل مواطن 'شكل'، وبهذه الخطوة يمكن

”استكمال بناء الدولة المدنية

من جهته، يؤكد عضو كتل الجمهورية القويّة النائب جورج عقيص، في حديثه إلى رصيف22، أن ”القوات تدعم القانون بصيغته الحالية ولم تكن لديها أي تحفظات على أي مادة فيه

ولفت عقيص إلى أن ”القوات ذهبت أبعد من مشروع قانون الأحوال الشخصية الموحّد الاختياري، وتقدمت باسم نائبيها ملحم رياشي، وجورج عقيص، باقتراح قانون آخر يرمي إلى تشريع الزواج المدني الاختياري في لبنان، وذلك في خطوة استباقية؛ فإن قوبل الطرح الأوّل” بالرفض سيكون هناك طرح بديل

إلى ذلك، موقف الأحزاب المسيحية متجانس مع موقف بكركي، الذي أكّدت مصادر مطلعة لـرصيف22، أن ”الراعي يدفع باتجاه إقرار قانون ”موحّد إلزامي، وليس اختياريًا، رامياً الكرة في ملعب المسلمين

”التعطيل ودور جمعية ”كفى

بدوره، يوضح النائب المستقل مارك ضو، أن ”النواب التسعة الذين وقّعوا على المشروع تقدموا به إلى مجلس النواب، إلا أن مشروع القانون لم يحوّل إلى اللجان النيابية للدراسة، وهذه الخطوة من مسؤولية رئيس المجلس”، داعياً جميع النواب للاطلاع على المشروع، ”عاداً أن ”المشكلة هي صراع سلطة حول من سيحكم أمور المواطنين

وكان من اللافت إجماع غالبية النواب المسلمين على عدم إطلاعهم على القانون، وعدم تواصل منظمة ”كفى” معهم، على الرغم من تأكيد المحامية ليلي عواضة، مسؤولة وحدة العنف الأسري في المنظمة، في حديثها إلى رصيف22، على أن ”المنظمة طالبت بمواعيد فردية من كل النواب، وتم إرسال نسخة عن مسودة القانون بشكل منفصل لكل نائب، وبعدها تمت زيارة النواب الذين تجاوبوا كلاً على حدة وعُقدت لقاءات معهم لمناقشة ملاحظاتهم على النسخة. وأعطى عدد من النواب ملاحظات على مسودة القانون بعد قراءتها، وتمت مناقشة هذه الملاحظات معهم. بعد ذلك، تم الاتفاق معهم على أن الملاحظات التي لا تمسّ بجوهر القانون، لن تُعدّل في مسودة القانون، وسنتركها ”للمناقشة داخل مجلس النواب

وتلقت عواضة إلى أن ”بعض النواب، لم يعطوا المنظمة موعداً لمناقشة القانون، ولم يجيبوا على الاتصالات، وجزء منهم من نواب

التغيير". وتضيف: "بعد اللقاءات الفردية مع النواب، عقدنا طاولة نقاش مشتركة"، وقّع خلالها النواب على القانون، وتمّ الاتفاق بناءً على إجماع النواب المشاركين في اللقاء على حذف مادة منح المرأة الجنسية لأولادها من القانون، لكون هذا الموضوع يتطلب قانوناً "وشروطاً خاصة".

التحديات التي يواجهها القانون

يواجه قانون الأحوال الشخصية الموحد، تحديات عدة في لبنان، أبرزها التعددية الطائفية التي تصعب التوافق على قانون موحد، من دون التغاضي عن دور المرجعيات الدينية التي تتشدد بغالبيتها في مناهضة قوانين أحوال شخصية موحدة بحجة المسّ بحرية الدين والمعتقد. وتبقى العقدة الأساسية غياب القدرة على توافق عدد كافٍ من النواب والكتل السياسية لدعم مشروع القانون الذي سيُحكم عليه بالموت السريري في أدرج مجلس النواب اللبناني، وتالياً ضياع فرصة تحقيق عدالة قانونية في الأحوال الشخصية بين اللبنانيين.

باولا عطية

موقع رصيف 22